الموجز والخاتمة

أولا: الملخص وأهم النتائج.

ثانيا: أهم التوصيـــــــات.

أولا : الملخص وأهم النتائج

تضمنت سياسة الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة المصرى السير فى محاور متعددة. من أهمها تعديل الأسلوب التخطيطى من تخطيط مركزى قائم على سيطرة. وتحكم الدولة، إلى تخطيط توجيهى أو تأشيرى يعتمد على توسيع فرصة العمل بآليات السوق، وقصر دور الدولة على التوجيه، وإحداث التنمية الزراعية مع تعديل فى فلسفة إدارة موارد الاقتصاد الزراعى القومى، وفى آليات تحقيق أهداف الاستراتيجية بطريقة توسيع دور ومساهمة القطاع الخاص، والعمل على عبور الفجوة بين ربحية الفرد، والربحية القومية، والتى برزت من خلال سياسات التدخل الحكومى عبر فترة زمنية ممتدة.

وكذلك اشتملت سياسة الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى على محاور هامة أخرى مثل زيادة الكفاءة فى تخصيص الموارد الاقتصادية، ومحور الاصلاح التشريعى والمؤسسى وغيرها من المحاور.

وتنحصر مشكلة البحث فى أن القطاع الزراعى المصرى إتخذ العديد من الاجراءات والتغيرات الموائمة لتحريره، وكان لابد أن يكون لذلك تأثيراً على الإنتاج الزراعى يختلف بإختلاف هذه التحولات، ومن خلال ذلك يتضح التأثيرات الايجابية، والسلبية لسياسة الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى، والتى لم يتضح مداها بعد، ومازال هناك لبس وعدم معرفة كاملة، أو توقعات دقيقة لأنواع تلك الآثار أو حتى مداها، وعلى ذلك فإن مشكلة هذا البحث تنحصر فى التعرف على هذه التغيرات وعلى الآثار الإيجابية والسلبية لها ودورها فى تشكيل هيكل وإنتاج أهم المحاصيل الرئيسية فى مصر وأثر ذلك على تلبية السوق المحلى والخارجى وغيرها.

ويهدف هذا البحث إلى قياس أثر تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى على انتاج أهم المحاصيل الرئيسية فى مصر وذلك من خلال دراسة أثر سياسة الاصلاح على كل من المحددات الفيزيقية والاقتصادية لأهم المحاصيل من خلال دراسة التطورات الحادثة فى التغيرات الأساسية لفترتى الدراسة وذلك بإستخدام الأساليب التحليلية والاحصائية المناسبة، وكذلك استهدفت الدراسة التعرف على أثر سياسة الاصلاح الاقتصادى على الكفاءة الاقتصادية للمحاصيل موضوع الدراسة من خلال دراسة دوال الانتاج، ودوال استجابة الانتاج الكلى لأهم المحاصيل، والتركيب الهيكلى لبنود التكاليف الانتاجية وتقدير دوال التكاليف خلال فترتى الدراسة، ولقد اعتمد هذا

البحث على المنهجين (الإستنباطي والإستقرائي) معاً واستند الأسلوب البحثي على استخدام أساليب التحليل الوصفي، والكمي للبيانات الإحصائية والتعبير عن العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات بالأساليب الرياضية، كما تم الاستعانة بالعديد من الأدوات التحليلية والطرق الاحصائية في التقدير والقياسي، فقد تم استخدام بعض المعايير لقياس الكفاءة الانتاجية، والاقتصادية للمحاصيل موضوع الدراسة، وتم حساب الاتجاه الزمني العام للمتغيرات الفيزيقية والاقتصادية المؤثرة على انتاج المحاصيل موضوع الدراسة خلال فترتي الدراسة قبل وبعد تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي، وكذا دراسة معادلات الاتجاه الزمني العام باستخدام متغير عددي لقياس انتقال خط الاتجاه بميل ثابت، وبميل حقيقي لنفس المتغيرات، وكذا استخدم الأسلوب المعروف باسم تحليل التباين للتعرف على معنوية الفروق بين المتغيرات الفيزيقية، والاقتصادية خلال فترتي الدراسة، كما تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، والمتعدد الى جانب الصورة اللوغاريتمية المعروفة في التطبيقات الاقتصادية بالدالة الأسية أو دالة (كوب- دوجلاس) في تقدير دوال الإنتاج لأهم محاصيل الدراسة، واستخدم الصيغة الخطية والتربيعية والتكعيبية في تقدير دوال الانتاج، واستخدم أسلوب التحليل المرحلي المعروف باسم Stepwise analysis في تحديد أفضل المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع.

واعتمد البحث في الحصول على البيانات الخاصة بإطاره النظري والمرجعي على عدة مصادر منها مؤلفات وكتب وبحوث عربية وأجنبية متخصصة، ودراسات ودوريات ونشرات ذات الصلة، صادرة عن جهات علمية ومراكز بحثية، في حين اعتمدت الدراسة بشكل أساسي في الحصول على البيانات المنشورة وغير المنشورة الخاصة بإطاره التحليلي على سجلات ونشرات الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وقد تناول الباب الأول الإطار النظري والمرجعي للإصلاح الإقتصادي في مصر وذلك من خلال ثلاث فصول، اختص الأول منه بدراسة المعالم الرئيسية للاصلاح الاقتصادي في مصر حيث تعرض بالدراسة الى معرفة مراحل التحول الاقتصادي في مصر، وواقع الاقتصاد المصري قبل تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي، ثم دوافع الاصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي وانتقل الى دراسة أهداف وأساليب، وكذا المتضمنات الأساسية لسياسة الاصلاح الاقتصادي ثم تناول دراسة العقبات التي تواجه تلك السياسة. أما الفصل الثاني فقد تناول المعالم الرئيسية للإصلاح الاقتصادي في مجال الزراعة وذلك من خلال دراسة مبررات الإصلاح الاقتصادي في مجال الزراعة والمتغيرات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية، كما تعرض لدراسة برنامج الإصلاح الإقتصادي في مجال الزراعة، ودراسة التركيب المحصولي التأشيري

المستهدف حتى عام ٢٠١٢، وكذا توقعات الانتاج لأهم المحاصيل الزراعية فى ضوء التركيب المحصولى التأشيرى المستهدف. أما الفصل الثالث فقد تناول الإستعراض المرجعى للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

واختص الباب الثانى بدراسة تطور المحددات الإنتاجية لأهم المحاصيل الرئيسية موضوع الدراسة، وكذا معادلات الاتجاه الزمنى العام باستخدام متغير عددى لقياس انتقال خط الإتجاه بميل ثابت، وبميل حقيقى لنفس المتغيرات، ويتضمن ثلاثة فصول، تناول الأول منه دراسة تطور المحددات الفيزيقية لانتاج المحاصيل الرئيسية ومنه يتضح أنه فى المرحلة الأولى من الدراسة قبل تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى قد بلغ متوسط المساحة المزروعة لمحاصيل القمح والأرز والذرة الشامية والفول والقطن وقصب السكر حوالى ١٢٧٢، ٩٨٢، ١٣٨٣، ٦٨، ١٠٨٧، ٢٥٢ ألف فدانا على التوالى، وبلغ متوسط الإنتاجية الفدانية حوالى ١٠ أردبا، ٢,٤ طناً، ١٤ أردباً، ١طناً، ٦,٩ قنطاراً، ٣٦ طناً لنفس المحاصيل السابقة على التوالى، وبلغ متوسط التكاليف الكلية حوالى ٢٢٦، ٢٧٣، ٢٤٧، ٢١٥، ٤١١، ٥٨٦ جنيها على التوالى، وبلغ السعر المزرعى حوالى ١٢٧، ١٥٠، ٢٢,٤، ٤٤، ٧١,٢، ٢٢,٦ جنيهاً للوحدة من المحاصيل السابقة على التوالى، فى حين بلغ صافى العائد الفدانى حوالى ١٠٨، ١٥٠، ١١٥، ٨٥، ١٣٦، ٢٣٣ جنيهاً على التوالى، أما بالنسبة للفترة الثانية من الدراسة بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى فتوضح بيانات الدراسة أن المساحة المزروعة قد بلغت حوالى ١٨٧٩، ١١٣٥، ١٥٩٨، ٢٩٦، ٨٨٩، ٢٧٣ ألف فداناً، وبلغ متوسط الإنتاجية الفدانية حوالى ١٤,٧ أردباً، ٣ طناً، ١٨,٢ أردباً، ١,١ طناً، ٦,٢ قنطاراً، ٤٣ طنا، فى حين بلغ متوسط التكاليف الكلية حوالى ٦٠٤، ٧١٠، ٧٢٠، ٥٧٢، ٩١٢، ١٤٥٨ جنيهاً على التوالى، وبلغ متوسط السعر المزرعى حوالى ٤٣٣، ٤٠٠، ٥٦، ١٢٤، ٢٦٥، ٥٨ جنيهاً للوحدة من المحاصيل السابقة على التوالى، وبلغ متوسط صافى العائد الفدانى حوالى ٧٩٩، ٦٣٣، ٥٥٦، ٤٧٣، ٣٠٣، ٩٨٦ جنيها على التوالى. وبدراسة الإتجاهات الزمنية العامة وبتقدير معادلات الإتجاه الزمنى العام للمساحة المزرعية لأهم المحاصيل قبل تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى يتضح أن المساحات المزروعة بمحاصيل القمح والأرز والذرة الشامية، والفول، والقطن، وقصب السكر قد أخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً بلغ حوالى ١٩,٣، ١٨، ٤,٦، ١٦,١، ١,٥ ألف فداناً على التوالى، فى حين يتضح أن مساحة محصول الأرز قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً بحوالى ٢٠,٦ ألف فدان سنويا. أما بعد تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى فيتضح أن المساحة المزروعة بمحاصيل القمح القمح والأرز والذرة

الشامية والقصب قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوى مؤكد إحصائيا بلغ حوالى ١١٧,٢، ٥٣,٢، ٣٥,٢، ٢ ألف فداناً على التوالى، فى حين إتضح أن مساحات محصولى الفول والقطن قد أخذا إتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار نقص سنوى غير مؤكد إحصائيا بلغ حوالى ٢، ٤٧,٥ ألف فداناً على التوالى.

وتوضح نتائج الدراسة أن الإنتاجية الفدانية لكل من محاصيل الأرز، والذرة الشامية، والقطن، وقصب السكر قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً قبل تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى وقدر معدل الزيادة السنوى بنحو ٠,٣٪، ٠,٢٪، ١,٩٪، ٠,٨٪ من المتوسط السنوى للانتاجية الفدانية للمحاصيل السابقة على التوالى، وبلغ معدل النقص السنوى لمحصولى القمح والفول حوالى ١,٩٪، ٠,٣١٪ على التوالى خلال نفس الفترة. أما بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى فتشير نتائج حساب الاتجاه العام للانتاجية الفدانية لمحاصيل القمح والأرز والذرة الشامية والقطن وقصب السكر إلى أن هناك إتجاهاً عاماً متزايداً خلال تلك الفترة، وقدر معدل الزيادة وهو معنوى إحصائيا بحوالى ٤,١٪، ٤,٥٪، ٤,٦٪، ٠,٥٪، ٢,٧٪ من المتوسط السنوى لتلك الفترة على التوالى، أما بالنسبة للإنتاج الكلى لمحاصيل الأرز والقطن وقصب السكر فقد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة الأولى قبل الإصلاح وبمعدل زيادة سنوى قدره حوالى ٣٪، ٠,٣٪، ٠,٤٪ من المتوسط السنوى للإنتاج الكلى لنفس المحاصيل على التوالى، فى حين بلغ معدل الانخفاض لمحاصيل القمح والذرة الشامية والفول حوالى ٣,٣٪، ٠,٧٪، ٢,٧٪ على التوالى قبل الإصلاح، أما بعد تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى فيتضح أن الإنتاج الكلى لمحاصيل القمح، والأرز، والذرة الشامية، وقصب السكر قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوى إحصائياً، وقدر معدل الزيادة السنوى بنحو ٩,٢٪، ٩,١٪، ٦,٧٪، ٤,٢٪، أما بالنسبة لمعدل الإكتفاء الذاتى فتوضح الدراسة أن نسبة الإكتفاء الذاتى لمتوسط الفترة الأولى قبل الإصلاح قد بلغ نحو ١٨,٧٪، ٦٩٪، ١١٠٪، ٨٤٪، ٥٥٪ لمحاصيل القمح والذرة الشامية، والأرز، والفول، وقصب السكر على التوالى، فى حين بلغ بعد تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى حوالى ٤٠٪، ٧٤٪، ١٠٨٪، ٩٠٪، ٦٢٪ لنفس المحاصيل السابقة على التوالى، وتوضح الدراسة إنخفاض متوسط نصيب الفرد من القمح من حوالى ١٨٧ كجم سنوياً كمتوسط الفترة قبل الإصلاح إلى حوالى ١٧٣,٥ كجم سنوياً كمتوسط الفترة بعد الاصلاح، فى حين انخفض متوسط نصيب الفرد من محاصيل الذرة الشامية، والفول، والسكر من حوالى ٩٥,٦، ٦,١، ٣١,٤ كجم سنويا كمتوسط الفترة الأولى قبل الإصلاح إلى حوالى ٨٣,٣، ٥,٣، ٢٧,٣ كجم سنوياً كمتوسط الفترة

الثانية بعد الإصلاح على التوالى، بينما زاد متوسط نصيب الفرد من الأرز من حوالى ٣٣,٢ كجم سنويا إلى حوالى ٣٦ كجم سنوياً، أما الفصل الثانى فقد تناول دراسة تطور المحددات الإقتصادية لإنتاج أهم المحاصيل الرئيسية من خلال دراسة تطور كل من الأسعار المزرعية، وصافى العائد الفدانى، وصافى العائد للدورات البديلة، والقيمة المضافة والعائد على الجنيه المستثمر لأهم المحاصيل الرئيسية موضوع الدراسة، ومن النتائج يتبين أن الأسعار المزرعية لمحاصيل القمح، والأرز، والفول، والقطن، وقصب السكر قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً قبل الإصلاح، وقد بلغ معدل الزيادة السنوى حوالى ٢,٥٪، ٨,٥٪، ١٥,٢٪، ٣,٤٪، ٥,٢٪ على التوالى من المتوسط السنوى للأسعار المزرعية الجارية، وتوضح الدراسة إنخفاض محصول الذرة الشامية بمعدل بلغ حوالى ١,٤٪، أما بعد تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى فيلاحظ أن الأسعار المزرعية لمحاصيل القمح، والأرز، والذرة الشامية، والفول، والقطن، وقصب السكر قد أخذت إتجاهاً عاما متزايداً ومعنوى إحصائيا بمعدل سنوى بلغ نسبته حوالى ٩٧,٤٪، ١٥,٤٪، ١١٪، ٨٧٪، ١٦٪، ١٥,٨٪ على التوالى، وتبين أن صافى العائد الفدانى بالأسعار الحقيقية لمحاصيل: القمح، والأرز، والقطن قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً قبل تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى بمعدل زيادة سنوى قدر بنحو ٢,٩٪، ٦,٩٪، ٤٪ من المتوسط السنوى لصافى العائد الفدانى بالأسعار الحقيقية على التوالى، أما بالنسبة لمحاصيل: الذرة الشامية، والفول، وقصب السكر، فقد أخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل نقص سنوى قدر بنحو ١١,٨٪، ٣,٤٪، ١,٥٪ على التوالى، كما يتضح أن صافى العائد الفدانى بالأسعار الجارية لمحاصيل: القمح، والذرة الشامية، والفول، وقصب السكر قد أخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً قبل تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى بمعدل نقص سنوى قدر بنحو ١٣,١٪، ٢٤,٨٪، ٢٣,٧٪، ٠,٥٪ من المتوسط السنوى لصافى العائد الفدانى للمحاصيل السابقة على التوالى، فى حين بلغ معدل الزيادة السنوى لمحاصيل: الأرز، والقطن حوالى ١٠,٢٪، ٩,٤٪ على التوالى، أما بعد تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى إتضح أن هناك إتجاهاً عاماً متزايدا لمحاصيل: القمح، والأرز، والذرة الشامية، والقطن، وقصب السكر بمعدل زيادة سنوى بلغ حوالى ٩,٣٪، ١٦,٤٪، ٦,١٪، ٥٥,٣٪، ١٣,٣٪ على التوالى، وإتضح إنخفاضه لمحصول الفول بمعدل نقص يقدر بنحو ٠,٢١٪، ولنفس فترة الفترة بعد تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى فيتضح أن محاصيل القمح، والأرز، والقطن قد أخذت إتجاهاً عاما متزايداً بمعدل زيادة بلغ حوالى ٣,٨٪، ٨,٧٪، ١٦,٧٪ من المتوسط السنوى لصافى العائد الفدانى بالأسعار الحقيقية، أما بالنسبة لمحاصيل الذرة الشامية وقصب

السكر فقد أخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً بلغت نسبته حوالى ٥,٤٪، ١٩٪ من المتوسط السنوى لصافى العائد الفدانى بالأسعار الحقيقية على التوالى. أما بالنسبة للقيمة المضافة فتوضح الدراسة أنها قد إرتفعت من حوالى ٢٧٩، ٢٥٠، ٢٤٢، ٢٦٣، ٣٨٩، ٥٥٤جنيهاً للفدان كمتوسط الفترة الأولى قبل تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى، إلى حوالى ٨٠٨، ٨٤٨، ٨٢٤، ٨٥٠، ١٣٨٢، ١٦٦٦ كمتوسط الفترة الثانية بعد تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى لمحاصيل القمح، والأرز، والذرة الشامية، والفول، والقطن، وقصب السكر على التوالى، وفيما يخص العائد على الجنيه المستثمر فيتضح من الدراسة أنه قد بلغ كمتوسط الفترة الأولى قبل تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى حوالى ٠,٦٤، ٠,٣٧، ٠,٤١، ٠,٦٦، ٠,٢٨، ٠,٣٧ جنيهاً وإرتفع الى حوالى ١,١، ٠,٨٠، ٠,٨١، ٠,٦٩، ٠,٨٢، ٠,٧٢ جنيهاً كمتوسط الفترة الثانية بعد تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى، أما الفصل الثالث فقد تناول دراسة تقدير آثار سياسة الإصلاح الاقتصادى على المحددات الإنتاجية لأهم المحاصيل الرئيسية، وبدراسة تحليل التباين لأهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة على إنتاج أهم المحاصيل الرئيسية قبل وبعد تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى يتضح أنه بالنسبة لفترتى الدراسة، والمساحة المزروعة أن معنوية الفروق المؤكدة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ لمحاصيل القمح والذرة الشامية والقطن وقصب السكر، وهذا دليل على أن لسياسة الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعى أثر حقيقى إيجابى على متوسط المساحة المزروعة، ولم تثبت معنوية الفروق لمحصولى الأرز، والفول، أما بالنسبة للانتاجية الفدانية فيتضح معنوية الفروق المؤكدة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ لمحاصيل القمح، والأرز، والذرة الشامية، وقصب السكر على التوالى، وعند مستوى معنوية ٠,٠٥ لمحصول القطن، ولم تثبت معنوية الفروق لمحصول الفول، وهذا دليل على أن لسياسة الإصلاح الإقتصادى تأثير حقيقى وإيجابى على متوسط الإنتاجية الفدانية للمحاصيل السابقة عدا الفول، أما بالنسبة للتكاليف الكلية والسعر المزرعى، وصافى العائد الفدانى فتوضح نتائج تحليل التباين معنوية الفروق، وأنها مؤكدة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ لمحاصيل القمح، والأرز، والذرة الشامية، والقطن، والفول، وقصب السكر، وهذا دليل على أن لسياسة الإصلاح الإقتصادى تأثير حقيقى على كل من متوسط التكاليف الكلية والسعر المزرعى وصافى العائد الفدانى لأهم محاصيل الدراسة.

أما الباب الثالث فقد إهتم بدراسة تحليل إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية ويضم فصلين، الأول منه تناول دراسة تقدير دوال إنتاج أهم المحاصيل الرئيسية موضوع الدراسة، وإتضح أنه قبل تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى أن عنصرى السماد الكيماوى، والعمالة لهما تأثير إيجابى

على كمية الإنتاج من محصول القمح، أما محصول الأرز فقد تبين أن المتغيرات التى شملتها الدالة كان لها تأثير غير معنوى على كمية الإنتاج الكلى، أما بالنسبة لمحصول الذرة الشامية فتبين أن لعنصر العمالة الآلية تأثير إيجابى على الانتاج الكلى، وبالنسبة لمحصول القمح فقد إتضح أن عنصر العمالة الآلية له تأثير سلبى على كمية الانتاج الكلى، أما بعد تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى فتوضح نتائج الدراسة فيما يخص محصول القمح أن السماد الكيماوى له تأثير إيجابى على كمية الانتاج، وأما محصول الأرز فكان لقيمة التقاوى أثر إيجابى على الانتاج، ولمحصول الذرة الشامية كان لعنصرى العمالة البشرية، والعمالة الآلية اثر إيجابى على الانتاج، أما بالنسبة لمحصول القطن فيتبين أن قيمة التقاوى لها تأثير سلبى على كمية الانتاج، أما الفصل الثانى فقد تناول تقدير دالات إستجابة الانتاج الكلى لأهم المحاصيل الرئيسية، فبالنسبة للفترة الأولى وقبل تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى فتوضح نتائج الدراسة أن زيادة صافى العائد بنسبة ١٠٪ لمحصول القمح يؤدى إلى زيادة الإنتاج الكلى بحوالى ٢,١٪، وزيادة صافى العائد لمحصول الأرز بنسبة ١٠٪ يؤدى إلى زيادة الانتاج بحوالى ٠,٢٦٪، وأن زيادة صافى العائد بمقدار جنيه واحد من محصول الذرة الشامية فى العام الحالى يؤدى إلى زيادة الانتاج الكلى فى العام التالى بحوالى ألفين أردباً، كما أن زيادة صافى العائد من محصول القطن بمقدار جنيه واحد فى العام الحالى يؤدى إلى زيادة الإنتاج الكلى فى العام التالى بحوالى ٠,٦ ألف قنطار، أما بالنسبة للفترة الثانية من الدراسة بعد تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى فيتضح أن زيادة صافى العائد الفدانى بجنيه واحد من محصول القمح فى العام الحالى يؤدى إلى زيادة الانتاج الكلى بحوالى ٣,٢ ألف طنا، كما أن زيادة صافى العائد الفدانى بجنيه واحد من محصول الأرز فى العام الحالى يؤدى إلى زيادة الانتاج الكلى بحوالى ٣,٢ ألف طنا، كما يتضح أن زيادة صافى العائد الفدانى بجنيه واحد من محصول الذرة الشامية فى العام الحالى يؤدى إلى زيادة الانتاج الكلى بحوالى ٧,٧ ألف أردبا فى التالى. كما يتضح من نتائج الدراسة أن زيادة صافى العائد الفدانى من محصول القطن بجنيه واحد فى العام الحالى يؤدى إلى زيادة الانتاج الكلى بحوالى ٠,٤٢ ألف قنطاراً فى العام التالى.

أما الباب الرابع من هذه الدراسة فقد إهتم بدراسة تحليل التكاليف الانتاجية للمحاصيل الزراعية الرئيسية، واشتمل على فصلين، أوضح الأول منه دراسة التركيب الهيكلى للتكاليف الانتاجية لأهم المحاصيل الرئيسية فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادى، ومنه يتضح أن التكاليف الكلية لإنتاج الفدان من المحاصيل الرئيسية، القمح، والأرز، والذرة الشامية، والقطن،

والفول، وقصب السكر قد بلغت حوالى ٢٢٦، ٢٧٣، ٢٤٧، ٢١٥، ٤١١، ٥٨٦ جنيهاً للفدان وذلك كمتوسط الفترة الأولى قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى، فى حين بلغ حوالى ٦٠٤، ٧١٠، ٧٢٠، ٥٧٢، ٩١٢، ١٤٥٨ جنيها للفدان، وذلك كمتوسط الفترة الثانية بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى للمحاصيل السابقة على التوالى، ويتضح أن معدلات الزيادة فى التكاليف الثابتة خلال فترة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى، عنها فى فترة قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى قد بلغت حوالى ١٨٥٪، ٢٢٩٪، ٢٧٤٪، ١٦٦٪، ٢١٩٪، ١٨٦٪ للمحاصيل السابقة على التوالى، وهذا دليل على أن هذا الحجم الكبير من الزيادة فى التكاليف الثابتة فى الفترة الثانية عنه فى الفترة الأولى نتيجة تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية وتركها لقوى السوق، أما بالنسبة للتكاليف المتغيرة لإنتاج الفدان من أهم المحاصيل الرئيسية السابقة فتوضح النتائج أن هناك معدلات فى الزيادة للتكاليف المتغيرة خلال الفترة الثانية بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى عنها لمتوسط التكاليف المتغيرة فى الفترة الأولى قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى قد بلغ حوالى ١٦١٪، ١٥٠٪، ١٧٥٪، ١٨٩٪، ١٠٧٪، ١٤١٪ لمحاصيل القمح والأرز والذرة الشامية والفول والقطن وقصب السكر على التوالى، ويعزى ذلك إلى التحرير الكامل لأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى ورفع الدعم عنها نائياً، وتبع ذلك تحريراً كاملاً للأسعار النهائية للمحاصيل الرئيسية، هذا ويتضح من الدراسة أن تكاليف بنود أجور العمال تأتى فى المرتبة الأولى، ثم تكاليف بنود مستلزمات الإنتاج تأتى فى المرتبة الثانية، ثم فى المرتبة الثالثة تكاليف بند التكاليف العمل الآلى، وذلك من جملة التكاليف المتغيرة قبل وبعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى لنفس المحاصيل السابقة على التوالى. وتوضح الدراسة تطور قيم مستلزمات الانتاج، فبالنسبة لتكاليف التقاوى لأهم المحاصيل السابقة فقد بلغت حوالى ١٠,٣، ٢٠، ٥,٦، ٢٠,٨، ٢,٤، ٣٥ جنيهاً للفدان كمتوسط الفترة الأولى إلى حوالى ٤٠,٢، ٧٣,٣، ٢٩,٨، ٨٥، ١٩,٨، ٩٧,٣ جنيهاً للفدان كمتوسط الفترة الثانية وبعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى لمحاصيل القمح، والأرز، والذرة الشامية، والفول، والقطن، وقصب السكر على التوالى، أما بالنسبة لبند قيم أجور العمل البشرى لنفس المحاصيل السابقة فقد ارتفعت من حوالى ٨٢,٦، ٨١,٧، ٢٣٠، ٢٦١,٦، ١٠٨ جنيهاً للفدان على التوالى كمتوسط الفترة الأولى إلى حوالى ١٧٢، ٦،٢١٦، ٢٢١,٥، ١٨١,٥، ٤٠٢، ٣٩٢ جنيها للفدان لنفس المحاصيل على الترتيب، وكمتوسط الفترة الثانية بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى، أما بالنسبة لقيم أجور العمل الآلى فقد إرتفع من حوالى ٣٧، ٤٨، ٣٢، ٣٠، ٣٤، ٧٨ جنيها للفدان كمتوسط الفترة

الأولى إلى حوالى ١٢١، ١٧٢، ١٠١، ١٠٩، ١٠٢، ٢٥٧ جنيهاً للفدان كمتوسط الفترة الثانية ولنفس المحاصيل السابقة على التوالى.

أما الفصل الثانى من الدراسة فتناول دراسة تقدير دوال التكاليف الإنتاجية لأهم المحاصيل الرئيسية، فبالنسبة لمحصول القمح فتوضح نتائج الدراسة أن المرحلة الإقتصادية لإنتاج المحصول فى الفترة الأولى تبدأ من إنتاج قدره ١,٣٥ طنا للفدان، وأن هذا الإنتاج فى المرحلة الإقتصادية حيث بلغ معامل المرونة ٦,١، أما بالنسبة للفترة الثانية فيتضح أن حجم الإنتاج الأمثل والأكثر كفاءة إنتاجية عند ٢,٢ طناً، ويلاحظ أن مستوى إنتاج المحصول يحقق هذا الحجم، وبلغ معامل المرونة ١,٦ وهى قيمة موجبة، ومنه يتبين أن الإنتاج فى هذه الفترة يتم فى المرحلة الإقتصادية أيضا، وبالنسبة لمحصول الأرز فيتضح أن المرحلة الإقتصادية لإنتاج المحصول تبدأ بإنتاج قدره ٢,٣٧ للفدان وأن متوسط الغلة الفدانية للمحصول تحقق حجم الإنتاج الأكثر كفاءة والأكثر ربحية، وقد بلغ معامل المرونة ٤,٣ أى أن إنتاج المحصول يتم فى المرحلة الإقتصادية وذلك خلال الفترة الأولى، أما فى الفترة الثانية، فيتضح أن الحجم من الإنتاج لمحصول الأرز فقد حقق شرط تعظيم الربح، ويتضح أنه بحساب مرونة التكاليف عند مستوى الغلة الفدانية والتى تقدر بحوالى ٣ طناً، وبلغ معامل المرونة ٧,١ ويتضح أنها موجبة وأكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعنى أن الإنتاج خلال فترة الإصلاح فى المرحلة الإقتصادية، وبالنسبة لمحصول الذرة الشامية فيتضح أن حجم الإنتاج الأمثل والأكثر كفاءة إنتاجية تقابلها إنتاج قدره ١٤,٨ أردبا، فى حين أن متوسط إنتاج الفدان بلغ حوالى ١٤ أردبا فيتضح أن مستوى الإنتاج لم يحقق هذا الحجم ولم يصل إليه وهذا يعنى أن الموارد المستخدمة فى إنتاج المحصول مازالت تستخدم دون تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى أى أن المحصول يتم فى المرحلة غير الإقتصادية وذلك خلال الفترة الأولى، أما فى الفترة الثانية فيتضح أن حجم الإنتاج الأمثل هو ١٦,١ أردبا، وأن متوسط إنتاج الفدان خلال هذه الفترة قد بلغ حوالى ١٦,٥ أردباً وهذا يعنى أن الإنتاج فى المرحلة الإقتصادية خلال الفترة الثانية حيث بلغ معامل المرونة ٥,٧. وفيما يختص بمحصول قصب السكر فتوضح نتائج الدراسة أن الحجم من الإنتاج الذى يحقق الشرط الأول من شروط الربح قد بلغ حوالى ٣١,٤ طنا للفدان، ويلاحظ أنه يزيد بحوالى ٣,٥ طناً للفدان عدا الحجم الأمثل عند متوسط السعر المزرعى ٢٢,٦ جنيها للطن، ولوحظ أن معامل المرونة قد بلغ حوالى ٢,٣، وهو موجب وأكبر من الواحد الصحيح مما يعنى أن إنتاج المحصول قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى يتم فى المرحلة الإقتصادية، أما بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى فتوضح نتائج الدراسة

الحجم من الإنتاج الذى يحقق شروط الربح قد بلغ حوالى ٣٢ طناً للفدان، ويزيد بحوالى ٣,٢ طنا للفدان عن الحجم الأمثل للإنتاج عند متوسط السعر المزرعى ٥٦ جنيهاً للطن، وبتقدير مرونة التكاليف، وبلغ معامل المرونة ٨,٦ وهو موجب وأكبر من الواحد الصحيح مما يعنى أن الإنتاج خلال هذه الفترة يتم فى المرحلة الإقتصادية.

وأخيراً تناولت هذه الدراسة على الخاتمة والتى اشتملت على الملخص وأهم النتائج، ثم أهم توصيات الدراسة.

ثانيا: أهم توصيات الدراسة

فى ضوء النتائج التى أمكن التوصل إليها فى هذه الدراسة، ومن أجل العمل على زيادة الآثار الايجابية وتلافى الآثار السلبية لسياسة الإصلاح الاقتصادى على الانتاج الزراعى أو على الأقل التخفيف من حدتها، يرى الباحث عرض بعض التوصيات أو المقترحات التى يمكن الأخذ بها وهى:

١- توصىالدراسة باستمرار تدخل الحكومة لحماية المزارعين لتشجيع قوى المنافسة والحد من صور الاحتكار وغيرها من صور الإخلال بكفاءة أداء السوق وخاصة فى مجال مستلزمات الانتاج فى ضوء سياسات الاصلاح الاقتصادى.

٢- توصى الدراسة بضرورة توفير المعلومات المختلفة لجميع المحاصيل الأساسية وتوحيد قواعد البيانات وانشاء نظام معلومات واحصاءات متكامل يخدم القطاع الزراعى.

٣- توصى الدراسة فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى بأن يكون للحكومة دوراً هاما فى استقرار الأسعار وحماية المنتج من التقلبات الحادة فى الأسعار، وذلك بانشاء نظام لموازنة الأسعار والدخل وبالإضافة إلى مخزون استراتيجى للحد من التقلبات السعرية.

٤- توصى الدراسة بتنمية الموارد الزراعية وصيانتها وخاصة الموارد المائية والأرضية وإنشاء البنية الأساسية وتوفير مراكز الخدمات الضرورية خاصة فى المناطق الجديدة لزيادة الانتاج الزرعى كماً وكيفاً.

٥- توصى الدراسة بتشجيع البحث العلمى وتدعيم الارشاد الزراعى والتنسيق بين الموسسات القائمة عليها فى اطار خطة محددة لتطوير الزراعة المصرية تكنولوجياً.

٦- توصى الدراسة فى ظل التخطيط التأشيرى أن تتولى أجهزة الدولة وبخاصة جهاز الارشاد الزراعى العمل على توجيه المزارعين نحو:

أ - رفع كفاءة الوحدات الانتاجية المزرعية عن طريق تنظيم هذه المزارع وزيادة سعتها واستخدام التوليفات الانتاجية المثلى التى تحقق أعلى صافى عائد من الوحدة المساحية والأرضية ووحدة المياه المستخدمة فى الرى معاً.

ب - ترشيد استخدام المياه والمبيدات والأسمدة الكيماوية فى قطاع الزراعة.

جـ - إدخال أصناف تتسم بقصر مدة مكثها فى التربة ومقاومة للأمراض ذات إنتاجية عالية، وذات كفاءة عالية فى استخدام مستلزمات الانتاج والظروف البيئية غير الملائمة.